الجملة المتقدمة لاحتمال ان يكون مضمونها غير مطابق للواقع فلا
يكون حقا ونازع فيه الرضي بان الاحتمال لهذا عقلي ولا وكل
خبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس
بمدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله او لا يحتمل غيره نحو له علي الف
درهم اعترافا لان اعترافا دل على عين ما دل عليه له علي الف درهم
بحيث لا يحتمل غيره وانما وجب الحذف في القسمين لوجود القرينة
وقيام شيء مقام المحذوف اما الاول فنصب المصدر اذ هو مشعر با
لعامل المحذوف ولذا لو رفع انتفى الاشعار به واما الثاني فلان
الجملة قائمة مقام ذلك العامل الذي حذف والاكثر بحيث لا استعمال
في الاول وهو المصدر الواقع بعد جملة يحتمل غيره المعرف باللام
او بالاضافة نحو ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو هذا زيد الحق
ولا افعل كذا البتة بوصل الهمزة على القياس وحكى صاحب
اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعى شارحه رحمه الله هو المسموع
ولا اعرف ذلك من جهة غيرها ومعنى لا افعله البتة جزمت
بانه لا افعله وقطعت به قطعة واحدة لا تردد فيها بحيث
اجزم به ثم يبدو لي خلاف ذلك ثم اجزم به فيكون في قطعتين
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر بهذا معنى كلام

الرضي وسمي تأكيدا لغيره لانه جيء به لاجل غيره لرفع احتماله
وقال ابن مالك لانه غير الجملة المتقدمة عليه لفظا ومعنى اذ
هو مؤثر في مدلولها ويصير به نصا وفي الثاني التنكير كما
مثلناه بقولك له علي الف درهم اعترافا وسمي تأكيدا لنفسه لانه
يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف او كان المصدر
مكررا نحو انت سيرا سيرا او محصورا الا بالا نحو ما انت الا سيرا او
انما نحو انما انت سيرا وفيه مناقشة من حيث ان المصدر
في الموضعين محصور فيه لا محصور بعد اسم يتعلق بما قررناه
ليرجع الى مثلي التكرير والحصر جميعا والمعنى او كان ا
لمصدر في الصورتين بعد اسم لا يصلح هو اي المصدر خبرا
عنه اي عن الاسم الذي وقع بعد المصدر كما مثلنا فان الاسم
الذي جاء بعد المصدر اسم عين والمصدر لا يصلح لان يكون خبرا
عنه فوجب الحذف في ذلك كله لاجتماع الامرين القرينة و
هي ما اسلفناه من اشعار النصب بالمحذوف مع عدم صلا
حيته للخبرية لو رفع وقيام احد طرفي التكرير في الاول
مقام المحذوف بشهادة ان الاول لو اقيم لم يكن ثمة داع
الى التكرير في الاقامة وقيام الاول اي انما في المسلية للحصر مقام ا
لمحذوف او كان المصدر تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة

Copyright © King Saud University